الأمم المتحدة S/PV.10030

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **10030**

الجمعة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2025، الساعة 15/20

نيويورك

الرئيس	السيد نبينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشا
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد والتز
	اليونان	السيدة بالتا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2025/612)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/25.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2025/612)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/612 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/692 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بنما، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، باكستان، الصين

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على 11 صوتا مؤيدا من دون معارضة، وامتنع 3 أعضاء عن التصويت. ولم يشارك أحد الأعضاء في التصويت. اعتُمد مشروع القرار باعتباره القرار 2797 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد والتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الولايات المتحدة بتصويت التاريخي اليوم، الذي يغتنم هذه اللحظة الفريدة ويبني على الزخم من أجل إحلال سلام طال انتظاره في الصحراء الغربية. ونشيد بالمبعوث الشخصي دي ميستورا وجهوده الدبلوماسية الحيوية وننوه بالدور الرئيسي التي اضطلعت به الأمم المتحدة في تهيئة عهد جديد من السلام والازدهار في المنطقة. وننوه أيضا بالدور المهم

الذي تقوم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في دعم المبعوث الشخصي للتوصل إلى حل مقبول لدى الطرفين، ونؤيد تمديد ولاية البعثة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2026.

كما نعرب عن شكرنا للمجلس على مشاركته البنّاءة، وأشكر شخصياً كل من عُني بنص هذا القرار (القرار 2797 (2025)). لقد بذلنا جهداً متواصلا وحقيقيا لإدماج مقترحات الجميع – وكانت كثيرة جدا – من مختلف أعضاء المجلس.

إن الولايات المتحدة حازمة والرئيس ترامب حازم في دعمه للسلام. ونحن ملتزمون التزاما شديدا بدعم حل يقبله الطرفان في الصحراء الغربية، كما أننا ملتزمون التزاما شديدا بحل هذه المسألة القائمة منذ أمد طويل. ونحث جميع الأطراف على استغلال الأسابيع المقبلة للجلوس إلى طاولة المفاوضات والدخول في مناقشات جادة، باستخدام المقترح الواقعي والموثوق للحكم الذاتي الذي قدمه المغرب باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع. ونعتقد أن من الممكن تحقيق السلام في المنطقة هذا العام، وسنبذل قصارى جهدنا لتيسير التقدم نحو هذا الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام والازدهار لشعب الصحراء الغربية.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): لم يشارك بلدي في التصويت على القرار المتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (القرار 2797 (2025)). وسعت الجزائر من خلال هذا الغياب ومن خلال التصرف بأقصى قدر من المسؤولية، إلى إظهار أنها تنأى بنفسها عن نص لا يجسد بدقة أو بالقدر الكافي عقيدة الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار. وتطبيق هذا المبدأ هو الذي أتاح تمثيل العديد من الدول هنا بيننا في الأمم المتحدة. هل يجب أن نذكّر أنفسنا بهذه الحقيقة البديهية؟ فالقرار النهائي فيما يتعلق بمستقبل الشعوب التي لا تزال تحت الهيمنة الاستعمارية يمكن، بل ويجب، أن يعود لها وحدها. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس عن الرئيس وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي قال:

(تكلم بالإنكليزية)

”لا يجوز نقل الشعوب من سيادة إلى أخرى بموجب مؤتمر دولي أو تفاهم بين المتنافسين والخصوم. ويجب احترام التطلعات الوطنية؛ ولا يمكن الآن الهيمنة على الشعوب وحكمها إلا برضاها. فـ ”تقرير المصير“ ليس مجرد عبارة. بل هو مبدأ حتمي للعمل“.

(تكلم بالفرنسية)

إنني أدعو الجميع للتأمل جيدا في هذا التصريح.

لقد شاركت الجزائر، بصفتها دولة مجاورة للجهات الفاعلة الرئيسية في الصحراء الغربية، بحسن نية وبروح بناءة في التفاوض على النص الذي قدم إلينا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر واضعة المسودة الأولى، الولايات المتحدة، التي بخلاف ما حدث العام الماضي، لم تدخر جهدا لتحسين النص وإيجاد حل وسط بين أصحاب المصلحة، وهو حل وسط كان يمكن أن يوحد جميع أعضاء المجلس. وبالطبع، فقد أُدخِلَت تحسينات جوهرية، ونعترف صراحة بذلك، على النص الأصلي: أولاً من خلال التذكير بالمعايير الأساسية لحل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية؛ ثم من خلال تكريس حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير؛ وأخيرا بإلزام كلا الطرفين، المملكة المغربية والجبهة الشعبية

لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، بإجراء مفاوضات بحسن نية دون شروط مسبقة برعاية الأمم المتحدة. ولكن للأسف، لا يزال النص الذي قُدم إلينا في نهاية المطاف يحمل بعض أوجه القصور. فهو لا يرقى إلى مستوى التوقعات والتطلعات المشروعة لشعب الصحراء الغربية الذي تمثله جبهة البوليساريو – وهو شعب قاوم لأكثر من 50 عاما لكي تكون له كلمته في تقرير مصيره.

وبالتالي، ما الذي ينقص النص إذن؟ في حين أن الهدف المشترك بالإجماع هو إيجاد حل دائم وعادل ومقبول للطرفين ينص على حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، يتوجب عليّ أن أؤكد أن وسائل تحقيقه تثير تساؤلات مشروعة. فبرأينا أن الإطار الضيق للمفاوضات المقترحة، الذي يفضل خيارا على الخيارات الأخرى، يحول دون الإبداع والمرونة اللازمين من أجل التوصل إلى اتفاق يُبرَم بحرية وفقا لمبدأ الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار. علاوة على ذلك، فإن هذا النص يخلّ في التوازن بين طرفي النزاع من خلال التركيز حصرا على الطموحات الإقليمية لأحدهما دون أي ذكر لتطلعات الطرف الآخر – وهو في هذه الحالة الشعب الصحراوي الذي يطالب بالحرية. والدليل على ذلك هو أن القرار، هذا النص، يتجاهل مقترحات جبهة البوليساريو التي أُطلِع عليها مؤخرا رغم ذلك الأمين العام ومجلس الأمن ونُشرت في الوثيقة S/2025/664. فهي طرف في النزاع، ويجب الاستماع إلى رأيها، إن لم يؤخذ بعين الاعتبار.

أخيرا، وهنا أود أن يستمع إليّ الجميع بعناية، يثير هذا النص تساؤلات جدية ومشروعة بشأن الأساس القانوني لإطار التفاوض المقترح لتسوية النزاع في الصحراء الغربية. تخيلوا لو استُنسِخ هذا الإطار في مناطق نزاع أخرى في أوروبا أو الأمريكتين أو آسيا أو أفريقيا. سيلحق ذلك ضررا خطيرا بإحدى الركائز الرئيسية لصرح النظام الدولي ذاته.

ولا شك في أننا كنا سنحتاج إلى جهد أخير ضروري وحاسم بنفس القدر، ولكن أيضاً إلى المزيد من المرونة والإبداع والدبلوماسية للتوصل إلى نتيجة إيجابية للمفاوضات بشأن هذا القرار. وكان من شأن ذلك أن يمكّن من إطلاق عملية سياسية دينامية بسرعة، تستند إلى أسس متينة وتدمج جميع الأطراف المعنية، بهدف نهائي يتمثل في إنهاء استعمار إقليم الصحراء الغربية بشكل نهائي بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. ويؤسفني أن واضعة المسودة الأولى، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها، لم تتمكن من التغلب على المقاومة – وجميع الأعضاء يعرفون أي مقاومة – لإجراء التغييرات اللازمة وجعل النص مقبولاً للجميع. إنها فرصة ضائعة، ونحن نأسف لذلك. كما نأسف لأن مبادرة الرئيس ترامب لإحلال السلام والانفراج في منطقتنا، وهي مبادرة أثارت الاهتمام والأمل، لا يمكن أن تنطلق بشكل صحيح بدعم نشط من جميع الأطراف المعنية. والواقع أن هذا القرار لم يُنشئ بعد الزخم والظروف اللازمة لنجاحه، أي نجاحاً يكسب فيه الجميع ولا يخلّف وراءه فائزاً أو خاسراً.

في الختام، لا يمكن أن يأتي الحل العادل والدائم إلا من خلال احترام حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير. فهذا هو الضمان الوحيد للسلام الحقيقي والاستقرار الدائم في منطقتنا. وفي إطار اتباع الجزائر لنهجها – وأود هنا أن أؤكده وأن أدعو الجميع إلى أن يشهدوا عليه – فإنها تظل ملتزمة بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات ووفية لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وستظل الجزائر

على استعداد دائم للانخراط، بكل سيادة ومسؤولية وإبداع، في أي مفاوضات تحترم بدقة المبادئ الأساسية للإنصاف والنزاهة والعدالة، بهدف التوصل إلى تسوية نهائية لمسألة الصحراء الغربية.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ الاتحاد الروسي على الطريقة الفعالة والمهنية التي أدرتم بها شؤون مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وعلى رئاستكم الناجحة.

وترحب سيراليون بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة ليس في تيسير القرار الذي اتُخذ بوصفه القرار 2797 (2025) فحسب، ولكن أيضا في استعدادها للأخذ في الاعتبار الطائفة الواسعة من الآراء التي قدمتها الدول الأعضاء. ونشكر أيضا أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في هذه العملية.

لقد صوتت سيراليون مؤيدة للقرار 2797 (2025) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو) أولاً للإعراب عن دعمنا للبعثة والاعتراف بدورها الحاسم في الحفاظ على الاستقرار والهدوء – وهما شرطان ضروريان للنهوض بالعملية السياسية. ونرى أن القرار المتخذ سيأتي بزخم جديد من شأنه أن يلهم الأطراف للبناء على الزخم الدولي القائم لتسريع حل هذا الوضع الذي طال أمده والتعجيل بالعملية السياسية. وأؤكد من جديد دعم سيراليون الثابت للعملية السياسية الجارية التي تقودها الأمم المتحدة، تحت رعاية الأمين العام وبتيسير من مبعوثه الشخصي، السيد ستافان دي ميستورا. وننوه بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للنهوض بالعملية السياسية ونحث جميع الأطراف على التعاون بحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي يقبله الطرفان على أساس التوافق.

ويدل تصويتنا أيضا على دعمنا للمبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء، التي تتوافق مع القانون الدولي ومبدأ تقرير المصير، الذي يمكن تفعيله بأشكال مختلفة على أساس كل حالة على حدة، كما أقرت بذلك الجمعية العامة. وقد اعتبر المجلس المبادرة المغربية للحكم الذاتي نهجاً موثوقاً وواقعياً للمضي قدماً في العملية منذ تقديمها في عام 2007. ونلاحظ الزخم الدولي الداعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي ونتفق مع الرأي القائل بأن الوقت قد حان لاستكشاف هذا الخيار كمسار نحو حل سياسي مقبول. ونحن نعتبره ممكنا لأنه لا يستبعد الحوار أو يفرض نتيجة؛ بل يوفر أساسا منظما ومرنا للمناقشة ويظل مفتوحا للمفاوضات، مع الإشارة بشكل خاص إلى الفقرة 2 من القرار المتخذ، القرار 2797 (2025). ونحث الأطراف على إعادة إرساء وقف إطلاق النار دون تأخير من أجل الحفاظ على الظروف اللازمة لاستئناف العملية السياسية.

في الختام، إذ نرحب باتخاذ قرار اليوم، فإننا نؤكد على ضرورة استئناف عملية المائدة المستديرة بمشاركة كاملة من جميع الأطراف المعنية. ونرحب بالتزام المغرب على أعلى مستوى سياسي بالتوصل إلى حل توافقي – ”حل دون غالب أو مغلوب“.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): منذ سنوات عديدة، قدمت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو)، من خلال التنفيذ الدقيق لولايتها التي عهد بها إليها مجلس الأمن، إسهامات إيجابية في مجالات مثل رصد وقف إطلاق النار وإزالة الألغام وحماية المدنيين، مهيئةً الظروف

المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية. وتؤيد الصين تمديد ولاية بعثة المينورسو لمدة عام واحد وتأمل أن تواصل جميع الأطراف المعنية تعزيز المشاركة والتعاون مع البعثة لضمان تنفيذ ولايتها.

وخلال المشاورات بشأن القرار 2797 (2025)، قدم العديد من أعضاء المجلس، ومنهم الصين، عدة مدخلات بناءة، على أمل التوصل إلى نص أكثر توازناً وإنصافاً – نص يحترم الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية بمسألة الصحراء الغربية وشواغل جميع أعضاء المجلس. ومما يؤسف له أن القرار أخفق في تحقيق التوازن المناسب ومراعاة شواغل جميع الأطراف، وهو لا يعكس جميع المقترحات على نحو موضوعي. ولذلك اضطرت الصين للامتناع عن التصويت. ونأمل أن ييسر واضع المسودة الأولى في المستقبل إجراء مشاورات شاملة داخل المجلس بشكل بنّاء وأن يسعى جاهدا لتحقيق توافق أوسع في الآراء.

وموقف الصين من مسألة الصحراء الغربية ثابت وواضح. فنحن نرى أن الحل السياسي هو السبيل الأساسي للخروج من الأزمة. والأمم المتحدة هي القناة الرئيسية، وتشكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أساساً مهماً. والحوار والتفاوض هما النهج الصحيح. وتتطلع الصين إلى رؤية الطرفين المعنيين يتوصلان إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لهما من خلال مشاورات تجري على قدم المساواة، بما يضمن لشعب الصحراء الغربية ممارسة حقه في تقرير المصير في ظل ترتيبات تتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتتوقع الصين أن يواصل المبعوث الشخصي للأمين العام تكثيف مساعيه الحميدة لترجمة الزخم الإيجابي الحالي إلى نتائج دبلوماسية ملموسة وتعزيز المزيد من التقدم في العملية السياسية.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الولايات المتحدة بصفتها واضعة المسودة الأولى ونشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على المشاركة البناءة خلال المفاوضات.

لقد صوتت سلوفينيا مؤيدة للقرار المقدم اليوم (القرار 2797 (2025)). وقد فعلنا ذلك بسبب دعمنا الثابت لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو) ولدور الأمم المتحدة. ونعتقد أن بعثة المينورسو تشكل وجودا حاسما في مجالي الاستقرار والرصد، ونرحب بتجديد ولايتها لمدة عام واحد. وقد أيدنا النص أيضا لأننا نرى أن هناك حاجة وفرصة لإحراز تقدم حقيقي نحو حل عادل ودائم ومقبول للطرفين، بينما نقترب بسرعة من الذكرى الخمسين للنزاع. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لجمع الأطراف وإطلاق هذه العملية التي ينبغي أن تضع جميع الأطراف على قدم المساواة وتأخذ في الاعتبار مواقفهم ومقترحاتهم. ونقدم منذ الآن فصاعداً دعمنا الكامل للمبعوث الشخصي دي ميستورا والممثل الخاص إيفانكو وجميع الجهات الفاعلة الرئيسية التي تبتغي دفع المناقشات قدماً وتحقيق السلام والاستقرار والازدهار للمنطقة وشعوبها في نهاية المطاف.

ولا يزال موقف سلوفينيا ثابتا فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية – وهو دعم حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية حق تقرير مصيره. والحق في تقرير المصير – أي ببساطة حرية المرء في اختيار ما يناسبه – مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وهو حق لا يمكن سلبه من أي شعب – لا من مجلس الأمن ولا من الدول الأعضاء. ونرحب بأن قرار اليوم يعترف بهذا الحق ويكفله بوضوح.

ونحن واضحون أيضاً في أننا لا نفسر النص الذي اعتُمد اليوم على أنه اتخاذ لأي قرار بشأن مسألة السيادة. ولا يزال وفدي يعتبر الصحراء الغربية إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي.

وكنا نأمل بأن يحقق تجديد الولاية هذا توافقا في الآراء، وبالتالي تهيئة المحادثات في المستقبل لتحقيق أفضل نجاح ممكن. ونقدر استمرار تطور النص وتحسينه طوال فترة المفاوضات، وأن بعض الشواغل قد أُخِذَت بعين الاعتبار، وإن لم يكن ذلك في النهاية بالقدر الذي يعكس مجمل مواقف الأعضاء. وبالرغم من أن اعتماد هذا القرار لم يكن بتوافق الآراء، يحدونا أمل صادق بإمكانية تحقيق تقدم على المسار السياسي. ونشجع جميع الأطراف على المشاركة بحسن نية وبعقول منفتحة وطرح جميع الأفكار والاقتراحات لدعم التوصل إلى حل نهائي مقبول للطرفين.

السيد تشا (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الولايات المتحدة، بصفتها واضعة المسودة الأولى، على جهودها في إعداد القرار وقيادة المشاورات.

وقد صوتت جمهورية كوريا مؤيدة للقرار (القرار 2797 (2025)) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو). وباعتبارنا أحد البلدان المساهمة بقوات في بعثة المينورسو منذ عام 2009، فإن دعمنا لهذا القرار ينبع في المقام الأول من إيماننا بأهمية الحفاظ على عمليات البعثة التي تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز السلام والأمن في المنطقة.

وندرك في الوقت نفسه تباين وجهات النظر بشأن الجانب السياسي لمسألة الصحراء الغربية. ولا يزال موقف جمهورية كوريا ثابتا دون تغيير، وهو يقضي بأنه ينبغي حل هذه المسألة من خلال حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، عن طريق الحوار بين الأطراف في إطار الأمم المتحدة. ونأمل أن يشجع هذا القرار الأطراف على الانخراط الفوري في مفاوضات بحسن نية. وكما أكد أعضاء المجلس مرارا وتكرارا خلال مشاوراتنا، ينبغي ألا يُفَسَّر هذا القرار على أنه حكم مسبق على نتيجة هذه المفاوضات.

وستواصل جمهورية كوريا العمل البناء لدعم شعب الصحراء الغربية في سعيه لتحقيق السلام الحقيقي والازدهار الدائم.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد امتنعت باكستان عن التصويت على هذا القرار (القرار 2797 (2025)). ويعكس تصويتنا موقف باكستان المبدئي والقديم من مسألة الصحراء الغربية. فلطالما استند موقفنا من هذه المسألة إلى قرارات مجلس الأمن نفسه التي اتُّخذت على مر السنين. غير أن هذا الموقف لم ينعكس بشكل كافٍ في القرار المعروض على المجلس، والذي تضمن بعض التغييرات الجوهرية، مقارنةً بالصياغات السابقة. وننوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها الولايات المتحدة وبقيادتها في السعي للتوصل إلى حل لهذا النزاع الذي طال أمده. كما تولي باكستان أهمية كبيرة لتسويته في وقت مبكر، خاصة وأن الأمر يتعلق بأصدقاء تربطنا بهم علاقات تاريخية وأخوية عميقة.

وقد ظل موقف باكستان واضحا وثابتا، فنحن نؤيد حلا سياسيا عادلا ودائما ومقبولا للطرفين، دون شروط مسبقة، يضمن إعمال الحق في تقرير المصير ويأخذ في الاعتبار مواقف جميع الأطراف، بما يتوافق مع قرارات المجلس ذات الصلة وتوصيات الأمين العام ومبعوثه الشخصي. إلا أن هذا القرار لا يتناول

بشكل كامل هذه المبادئ الهامة التي تظل حيوية لتيسير التوصل إلى حل مقبول للطرفين. وبالنسبة لنا، فإن المبدأ الأساسي المتمثل في تقرير المصير، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة والراسخ في القانون الدولي، كان وسيظل دائماً مقدساً ومصاناً. وهو يشكل أساس القانون الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وندرك أن جهودا تدريجية قد بُذِلَت على مدى ثلاث جولات من الصياغة خلال فترة قصيرة مدتها أسبوع واحد، وذلك لتنقيح النص بحيث يستوعب مختلف الشواغل. غير أن هذه التعديلات لا يمكن أن تغير جوهره الأساسي أو اختلال توازنه. وقد أعادت الأمم المتحدة التأكيد باستمرار على المبدأ الأساسي القائل بأن شعب الصحراء الغربية يجب أن يحدد مستقبله من خلال التعبير عن إرادته. وقد دعونا باستمرار طوال عملية المفاوضات إلى اتباع نهج من شأنه أن يحقق توافقا في الآراء ويجسر الفجوات ويصون الإنصاف. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لكي تنجح أي جهود لتحقيق السلام، يجب جمع كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى نتيجة مقبولة للأطراف. وللأسف، فإن النص النهائي لم يعكس هذا النهج.

في الختام، نأمل أن تنخرط جميع الأطراف المعنية في المفاوضات بروح من الشمولية وحسن النية، دون أي شروط مسبقة، بما يضمن أن تعكس أي عملية في المستقبل عن حق تطلعات شعب الصحراء الغربية وتحظى بثقة جميع أصحاب المصلحة. ونرى أن هذا النهج هو الوحيد الذي يمكن أن يحقق تسوية سلمية عادلة ودائمة – تسوية ترسي الأساس لسلام واستقرار مستدامين في جميع أنحاء المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الأوسع نطاقا.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد صوتت الدانمرك مؤيدة لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو). وقد قمنا بذلك تقديراً للدور الهام الذي تقوم به البعثة وللتمديد لها لمدة 12 شهراً.

وأكد الأمين العام على أن ما يقرب من خمس سنوات قد انقضت منذ استئناف الأعمال العدائية، الأمر الذي لا يزال يكشف عن تزايد خطر التصعيد وينتقص من الاستقرار في المنطقة المغاربية الأوسع نطاقا. وهناك حاجة ماسة في هذا السياق إلى الرصد والتحقيق الموثوقين والتقارير المستقلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤدي بعثة المينورسو دوراً هاماً. وبينما نعمل على إحياء العملية السياسية المجمدة منذ فترة طويلة للغاية، فإن وجود البعثة في الميدان يشكل أيضاً عامل تمكين حاسم في دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الشخصي.

وأود أن أؤكد من جديد دعمنا الكامل للعملية التي تقودها الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد دي ميستورا، وجهوده الرامية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع يقبله الطرفان وفقا لقرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تعتبر الدانمرك خطة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في عام 2007 مساهمة جادة وذات مصداقية في عملية الأمم المتحدة وأساسا جيدا لحل يتفق عليه الطرفان. ولا يشكل تصويتنا المؤيد لقرار اليوم اعترافا بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية نظرا لضرورة اتفاق

الأطراف على أي حل مطروح وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الواردة فيه، بما فيها الحق في تقرير المصير.

ونود أن نشكر القائم على صياغة القرار على ما أبداه من مرونة في عملية التفاوض على الرغم من إمكانية اتسام المعايير المقدَّمة للعملية السياسية بتوازن أكبر. كما نود أن نشكر جميع المشاركين في محاولة تسوية هذا النزاع على جهودهم. ونحث أطراف النزاع على الانخراط البنّاء وبحسن نية في المفاوضات بهدف التوصل إلى حل مقبول من الأطراف. والآن، يجب ألا ندخر جهدًا في سعينا للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. وهذا أمر ضروري بعد 50 عامًا من المعاناة والانقسام ومبتغى طال انتظاره.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب غيانا بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو) لمدة سنة إضافية. ويكتسي استمرار وجود بعثة المينورسو أهمية بالغة للحفاظ على السلام والاستقرار في الصحراء الغربية ومنع المزيد من التصعيد في الأعمال العدائية. وبما أن البعثة تقوم بأنشطة الرصد والتحقيق والاتصال مع الأطراف، فإنها تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات المحايدة التي تحصل عليها الأمم المتحدة والأمين العام ومجلس الأمن بشأن التطورات في الإقليم وما يتصل به. فوجودها الباعث على الاستقرار ضروري في هذا الوقت الحاسم من العملية السياسية. وتشدد غيانا أيضا على أهمية احترام الأطراف لوقف إطلاق النار على النحو الوارد في القرار الذي اتُّخذ قبل لحظات (القرار 2797 (2025)).

ونشكر الولايات المتحدة على إجراء المفاوضات بطريقة شفافة وعلى جهودها المبذولة لتحسين النص والمضي قدما في الواقع بالعملية السياسية. وتأمل غيانا أن يبدي الجانبان، بعد اتخاذ هذا القرار، حسن النية اللازم في المفاوضات وأن يتعاونا بالكامل مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي وبعثة المينورسو ومع بعضهما البعض وأن يبديا الإرادة السياسية اللازمة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة ومقبولة للطرفين تكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

ونعرب عن دعمنا الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي في تيسير الاتصالات مع الطرفين ونشجع البلدان المجاورة وغيرها من البلدان المهتمة على تقديم الدعم البناء.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو) لمدة 12 شهرا (القرار 2797 (2025)). وهذا القرار هو ثمرة عملية مفتوحة سمحت بإجراء العديد من الاتصالات مع أعضاء مجلس الأمن، ونشكر القائمين على الصياغة من الوفد الأمريكي على جهودهم المبذولة في إعداد نص متوازن يأخذ بعين الاعتبار الطلبات التي قدمتها مختلف الوفود.

لقد قرر المجلس اليوم أن يتصرف في ضوء النزاع الذي طال أمده في الصحراء الغربية وعواقبه على السكان. وأسند إلى المبعوث الشخصي، السيد ستافان دي ميستورا، الذي نشكره على جهوده، ولاية واضحة لإعادة إطلاق عملية سياسية شاملة. وبدعم من مجلس الأمن، ندعو جميع الأطراف الرئيسية إلى الانخراط

فورا في المفاوضات من أجل كتابة فصل جديد للصحراء الغربية والمنطقة بأسرها. ويجب أن يستجيب هذا الفصل لتطلعات السكان المشروعة للعيش في سلام.

وترى فرنسا أن حاضر الصحراء الغربية ومستقبلها يندرجان في إطار سيادة المغرب. إن دعمنا للمبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء لعام 2007 واضح وثابت. ويشكل الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية الأساس الوحيد للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومتفاوض عليه وفقًا لقرارات المجلس. ويوجد إجماع دولي متزايد في هذا الصدد. وكان من المهم أن يغتنم المجلس هذا الزخم، كما يفعل الآن مع هذا القرار. إنه نجاح جماعي. وتعتقد فرنسا أنه بالإمكان التوصل إلى حل سياسي مقبول من الأطراف. فالزخم السياسي موجود، وحان الوقت الآن للمضي قدمًا. ولهذا السبب، فإن المبعوث الشخصي مدعو إلى الجمع بين الأطراف في القريب العاجل بهدف التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع. ونكرر تأكيد دعمنا الكامل له. ويتبع المجلس بهذا القرار نهجا جديدا سيمكن الأطراف من الانخراط في جهود متجددة ترمي إلى تحقيق السلام برعاية الأمم المتحدة ووفقا لمبادئ الميثاق. ونحثها على اغتنام هذه الفرصة بحزم.

ختاما، ستتمكن بعثة المينورسو، التي نشيد بجهودها وعملها، من مواصلة القيام بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار في المنطقة بفضل القرار الذي اتُّخذ قبل لحظات. وتدعو فرنسا إلى وقف الأعمال العدائية والاحترام الكامل لوقف إطلاق النار ميدانيا لأنه يجب ألا ننسى المخاطر التي يتعرض لها السكان نتيجة هذا النزاع. والاستعراض الاستراتيجي الذي طلبه المجلس هو أداة مفيدة لتنظيم المناقشات المتعلقة بمستقبل بعثة المينورسو. وسيتحدد هذا المستقبل بالتقدم المحرَز نحو إيجاد حل سياسي نرغب في تحقيقه جميعًا.

ويحدد هذا القرار مسار السلام. فلندعم المبعوث الشخصي والأطراف حتى يتمكنوا معا، بشجاعة وعزيمة، من إطلاق مفاوضات ستنهي نزاعا استمر طويلاً لما فيه مصلحة شعوب وبلدان المنطقة.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الولايات المتحدة، بصفتها القائمة على صياغة القرار 2797 (2025)، على جهودها المبذولة للنهوض بالعملية السياسية وعلى نهجها المرن أثناء عملية صياغة القرار لمحاولة التوفيق بين المواقف، قدر الإمكان، من أجل تحسين النص.

لقد صوتت بنما مؤيدة لهذا القرار لأننا نعتقد أنه يمثل خطوة متوازنة وبناءة من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي سلمي ودائم ومقبول من الأطراف لمسألة الصحراء الغربية. وتؤكد بنما مجددا التزامها بالمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف. ونسترشد في عملنا الدبلوماسي بهذه المبادئ التي تجسد قيمنا: الدفاع عن السيادة والاحترام المتبادل بين الدول وخاصة حق الشعوب في تقرير المصير. وبما أن بنما بلد عاش تاريخا من النضال من أجل ممارسة هذا الحق، فإنها تدرك تماما ما يعنيه لشعب أن يكون قادرا على تقرير مصيره. وتعترف بنما بالجهود التي يبذلها المغرب وترى أن المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء التي قُدمت في عام 2007 تشكل أساسا مناسبا للمضي قدما نحو حل دائم. ونؤكد مجددا أن أي حل يجب أن يقوم على الحوار والالتزام واحترام مبادئ القانون الدولي. وتدعو بنما جميع الأطراف – المغرب والجبهة الشعبية

لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والدول ذات الحدود المشتركة – إلى استئناف المفاوضات بحسن نية تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام.

ونقدّر عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو) باعتبارها ذات وجود باعث على الاستقرار وآلية محايدة لرصد وقف إطلاق النار. ويظل عملها ضروريًا للحفاظ على استقرار الأوضاع في الميدان وتهيئة الظروف اللازمة للنهوض بالحوار السياسي. وفي هذا الصدد، نرحب بتجديد هذا القرار لولاية بعثة المينورسو لمدة عام واحد، وهي مدة أيدناها وفقا لتوصيات الأمين العام والمبعوث الشخصي.

ونعتقد أن هذه الفترة توفر إطارا زمنيا أطول لتوطيد التقدم المحرز وتقوية وجود البعثة وتعزيز عملية سياسية مستدامة، وهو ما يجب أن نواصل رصده في مجلس الأمن.

أخيرا، تؤكد بنما مجددا دعمها للبعثة والتزامها بمواصلة العمل البناء مع أعضاء المجلس والأطراف المعنية من أجل تحقيق سلام عادل ودائم ومقبول من الأطراف قائم على الحوار والتعاون واحترام مبدأ تقرير المصير.

السيدة بالتا (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية التي طال أمدها، يبدو أن هناك اليوم جهودا دولية متجددة لحلها. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون القرار الذي اتُخذ للتو (القرار 2797 (2025)) نقطة تحول هامة. ويؤكد المجلس فيه، على نحو هام، التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين، في إطار القانون الدولي، على أن يتم ذلك من خلال مفاوضات قائمة على التسوية وبما يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما يعرب المجلس عن دعمه للأمين العام ومبعوثه الشخصي في دفع العملية السياسية وتنفيذ قراراته. ويشير إلى دعم المجلس لحل تفاوضي مقبول من الطرفين للنزاع، مع مراعاة حقوق الشعب الصحراوي، كما هو مبين في القرارات ذات الصلة.

ترحب اليونان بدور الولايات المتحدة في الاضطلاع بدور قيادي وصياغة هذا النص. كما نثني على جميع الأطراف لاختيارهم الدبلوماسية والمشاركة في المرحلة الحالية وندعو إلى الحفاظ على هذه الروح خلال العملية السياسية والتفاوضية التي ستعقب ذلك، والتي ينبغي أن تشمل أيضاً المقترحات البناءة الأخرى التي تقدمها الأطراف. إن أي نتيجة، كي تكون قابلة للتطبيق، يجب أن تنبثق عن مفاوضات حقيقية، إذ إن فعالية الاتفاقات لا تتحقق إلا بقدر ما يُنفذ منها على أرض الواقع. ونأمل أن يولد هذا القرار زخماً إيجابياً نحو تحقيق سلام دائم في المنطقة. إن دور بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في تحقيق الاستقرار وحفظ السلام أمر بالغ الأهمية في هذا السياق. ولذلك نرحب بتمديد ولايتها لمدة 12 شهرا.

السيد محمد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوت الصومال على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة عام واحد. إنه انعكاس لالتزامنا بحل سلمي وتفاوضي لمسألة الصحراء الغربية، تحت رعاية الأمم المتحدة. ونثني على الولايات المتحدة، واضعة المسودة الأولى، لمشاركتها البناءة وعنايتها طوال المداولات.

ويؤكد الصومال من جديد دعمه الطويل الأمد للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبما يتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد على ضرورة وجود عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية تجري بحسن نية، ونعرب عن دعمنا الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي. وتظل جهودهما لتيسير المحادثات المباشرة والموضوعية حيوية، ونشجع جميع الأطراف المعنية على المشاركة بروح من التوافق الحقيقي والاحترام المتبادل. ويدعو الصومال جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار ويشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم المناسب لمساعي الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

وفي الختام، يتطلع وفد بلدنا إلى الاستعراض الاستراتيجي المقبل الذي سيجريه الأمين العام بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والذي يسترشد بنتائج المفاوضات المستأنفة. ونأمل أن يُترجم الزخم الدبلوماسي المتجدد إلى تقدم ملموس نحو تسوية عادلة ودائمة وسلمية للحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. ويؤكد الصومال من جديد استعداده لدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ هذا القرار (القرار 2797 (2025)). ونرحب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنص الذي يمثل خطوة نحو حل سياسي عادل ودائم ينص على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. هذه هي بداية العملية التي تؤدي لإيجاد حل مقبول للطرفين، وليست نهايتها. ونثني على عمل المبعوث الشخصي دي ميستورا. ومن خلال جهوده التيسيرية، نأمل أن نشهد فصلاً جديداً في العملية السياسية. ونحث الأطراف على المشاركة بحسن نية وبروح من التوافق في مفاوضات تحت رعايته.

ونرحب بأن هذا القرار يسلط الضوء على اقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب عام 2007، والذي تعتبره المملكة المتحدة الأساس الأكثر مصداقية وواقعية وقابلية للتطبيق للحل. ونتطلع إلى رؤية جهود المغرب تتوسع في المقترح وإلى الاقتراحات البناءة من الأطراف استجابة لذلك. كما نتطلع إلى تلقي الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ودعم تطور البعثة بما يتماشى مع العملية السياسية. لقد حان الوقت الآن لتسوية هذا الصراع الذي دام 50 عاما. وتلتزم المملكة المتحدة بمواصلة العمل عن كثب مع الطرفين خلال العام المقبل لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

امتنعت روسيا عن التصويت على القرار الأمريكي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (القرار 2797 (2025)). لم يكن بوسعنا تأييد مثل هذا النص غير المتوازن. كما اندهشنا أيضا من النهج الذي اتبعه واضعو المسودة الأولى غير الرسميين في الملف، الذين قرروا أن بإمكانهم استخدام المجلس للترويج لموقفهم الوطني. ويمثل هذا خروجا جوهريا عن الممارسة المستقرة بالاتباع للمجلس، حيث يُطلب من واضعي المسودة الأولى السعي بجدية إلى التوصل إلى توافق في الآراء والأخذ بمواقف جميع أعضائه. ومما له دلالة خاصة أن زملاءنا الأميركيين أحجموا، للسنة الثانية على التوالي، عن الدخول في مناقشة مفصلة للنصوص المتعلقة بالصحراء الغربية مع المجلس بأكمله.

إننا لا نأخذ مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية بعين الاعتبار، نظراً لأن جميع نظرائنا في المجموعة قاموا بمراجعة مواقفهم الوطنية، ليحولونها إلى منصة لحوار ذاتي جماعي غير متوازن. ونتيجة لذلك، اضطر أحد الوفود إلى طلب مناقشة مشروع النص من جانب المجلس بأكمله، وهو ما يدل على وجود قصور خطير من جانب واضعي المسودة الأولى للملف، مما جعل العمل على الوثيقة مختصراً ومسيساً. ومع ذلك، ظهر بعض الاستعداد للتوصل إلى حل وسط في آخر لحظة ممكنة، مما سمح بتجنب نتيجة سلبية للتصويت. وفي رأينا، تمثل الوثيقة خروجا عن الأساس الذي وضعته الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية. وهذا الأساس لم يختفِ أبدًا ولم يتم إلغاؤه ولا يخضع للمراجعة.

ومن أجل إعطاء عملية السلام فرصة أخرى، لم تعرقل روسيا قرار المجلس بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وفي الوقت نفسه، نأمل مخلصين ألا يأتي نهج رعاة البقر الذي اتبعه زملاؤنا الأمريكيون بنتائج عكسية ويؤدي إلى إعادة إشعال فتيل الصراع الذي ظل نارا تحت الرماد لعدة عقود.

إننا على ثقة من أن المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، سيبذل قصارى جهده، في ظل الظروف الجديدة، من أجل التوصل إلى حل مقبول للطرفين المعنيين بأسرع ما يمكن، مما يسمح لشعب الصحراء الغربية بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بحرية. ويجب أن يكون هذا الحل متماشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومتسقاً مع قرارات المجلس السابقة بشأن الصحراء الغربية. ويتم استبعاد أي سيناريو آخر.

رُفعت الجلسة الساعة 16/20.